

## ٥٠ عاماً على احتلال القدس الشرقية: سياسات القضم والإبعاد والتهويد تتواصل

عبد الرؤوف أرناؤوط\*

**بعد** مرور ٥٠ عاماً على الاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس الشرقية، باتت مساحتها تتقلص أكثر فأكثر لحساب المستعمرات، إلا إن عدد الفلسطينيين يزداد على نحو يُوّشر إلى فشل سياسات التهويد الإسرائيلية.

مع بداية الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية في سنة ١٩٦٧ كان عدد سكانها بشطريها الشرقي والغربي ٢٦٦,٣٠٠ نسمة تقريباً، يشكل الفلسطينيون ٦٨,٦٠٠ منهم (أي ٢٦٪)، واليهود ١٩٧,٧٠٠ تقريباً (أي ٧٤٪)؛ لكن مع نهاية سنة ٢٠١٤ بلغ عدد سكان المدينة بشطريها ٨٤٩,٨٠٠ تقريباً، يشكل الفلسطينيون ٣٥١,٩٠٠ تقريباً منهم (أي ٣٧٪)، واليهود ٥٣٣,٩٠٠ تقريباً (أي ٦٣٪)، وذلك بحسب معطيات مركز القدس لبحث السياسات، الإسرائيلي شبه الحكومي.

غير أن تزايد عدد السكان يترافق مع تقلص مستمر في مساحات الأراضي المتاحة لسكان المدينة الفلسطينيين، إذ تشير تقديرات دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية إلى أنه منذ سنة ١٩٦٧ لم يُسمح للفلسطينيين سوى باستخدام ١٢,١٪ فقط من مساحة المدينة بعد أن جرت مصادرة ٤٣,٥٪ من أراضي المدينة لغايات الاستيطان، في حين أن ٤١٪ من مساحة المدينة مصنفة "مناطق خضراء" تخضع لقيود بناء مشددة وضعتها الحكومة الإسرائيلية.

يقول المهندس وزير شؤون القدس ومحافظ القدس عدنان الحسيني، لـ "مجلة الدراسات الفلسطينية": "منذ الاحتلال الإسرائيلي في سنة ١٩٦٧، دأبت الحكومات الإسرائيلية على مصادرة مساحات واسعة من الأراضي وتنفيذ العديد من المشاريع الاستيطانية في داخل المدينة، فضلاً عن تنفيذ مشاريع تهويدية في محاولة لتشويه الوجه الحضري للمدينة. ومع ذلك، ظلت المدينة عربية، وبقيت آثارها وملاحها ومقدساتها وثقافتها، لأنها أمور لا تتغير باعتبارها أصل المدينة."

ويضيف: "سعت الحكومات الإسرائيلية لتغيير أسماء الشوارع وتغيير ملامح المدينة الأصلية، لكنها كلها لا تغير من بنية المدينة الفلسطينية الأصلية، وهو أمر يجعلنا نقول بثقة إن المشروع التهويدي فشل حتى الآن بهمة سكان المدينة الذين لا يزالون يتوقون إلى، ويتمنون الدعم العربي والإسلامي الذي طال انتظاره." ويلفت الحسيني إلى أنه على الرغم من السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى تقليص عدد السكان في المدينة من خلال مصادرة مزيد من الأراضي لأغراض الاستيطان، وإصدار رخص البناء بحدها الأدنى، وهدم المنازل، والملاحقات من طرف مؤسسات الضرائب الإسرائيلية، وسياسات سحب الهويات، فإن عدد الفلسطينيين في المدينة يزداد، كدليل واضح على فشل السياسات الإسرائيلية كافة.

ويتابع الحسيني: "منذ بداية السبعينيات كان القرار الإسرائيلي يقضي بـألا يزيد عدد الفلسطينيين على ٢٢٪ من سكان المدينة بشرطها الشرقي والغربي، وتم من أجل ذلك تطبيق كثير من السياسات التي تخطر أو لا تخطر على بال بشر. ومع ذلك فإن نسبة السكان الآن تزيد على ٣٧٪، وهذا إنجاز يُحسب لسكان المدينة الأصليين الذين لم يتخلوا عن مدينتهم على الرغم من جميع الأوضاع الصعبة التي لا تطاق في كثير من الأحيان."

### مؤشرات الفلسطينيين السكانية منذ سنة ١٩٦٧

تطور نمو الفلسطينيين على مدى الأعوام، إذ بلغ عددهم في سنة ١٩٨٠ نحو ١١٤,٨٠٠ (أي ٢٨٪ من عدد السكان في شطري المدينة)، وارتفع في سنة ١٩٩٠ إلى ١٤٦,٣٠٠ تقريباً (أي ٢٨٪)، ووصل في سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٠٨,٧٠٠ تقريباً (أي ٣٢٪)، وبلغ في سنة ٢٠١٠ نحو ٢٨٣,٩٠٠ (أي ٣٦٪)، وذلك بحسب دراسة مركز القدس لبحث السياسات، الإسرائيلي شبه الحكومي الذي يستند في مؤشراتهِ إلى معطيات وزارة الداخلية الإسرائيلية.

والمجتمع الفلسطيني في مدينة القدس الشرقية فتّي، إذ إن ١٢,٩٪ يقعون ضمن الفئة العمرية ٠-٤ أعوام، و ٢٥,١٪ ضمن الفئة العمرية ٤-١٥ عاماً، و ٢٠,٣٪ ضمن الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً، و ٢٥,٣٪ ضمن الفئة العمرية ٢٥-٤٤ عاماً، و ١٢,٦٪ ضمن الفئة العمرية ٤٥-٦٥ عاماً. أمّا الفئة العمرية ٦٥-٧٤ عاماً فتصل إلى ٢,٦٪ فقط، في حين أن الفئة العمرية التي تزيد على ٧٥ عاماً، لا تتعدى ١,٤٪ فقط من عدد السكان.

### ١٢ مستعمرة و ١٣ بؤرة

وفي المقابل، وصل عدد المستوطنين الإسرائيليين في المستعمرات المقامة على أراضي مدينة القدس الشرقية إلى ٢٢٠,٠٠٠، بينهم ٢٩٠٠ في حارة الشرف التي باتت إسرائيل تطلق عليها اسم حارة اليهود. وولفت مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية خليل التفكجي، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، إلى أنه فضلاً عن المستعمرات الكبيرة مثل النبي يعقوب والتلة الفرنسية وبسغات زئيف وراموت ورامات شلومو وغيلو، فإن الحكومة الإسرائيلية عمدت في الأعوام الأخيرة إلى إقامة بؤر استعمارية إسرائيلية في داخل الأحياء الفلسطينية في المدينة.

ويشير في هذا الصدد إلى إقامة ٢٨ وحدة استعمارية في الصوانة، و ٢٤ وحدة على أنقاض فندق شبرد في حي الشيخ جراح، ومقر للحركة الاستيطانية "أمانا" أيضاً في الشيخ جراح، علاوة على مستعمرة في حي رأس العمود، فضلاً عن مخططات لإقامة بؤر استعمارية في باب الساهرة والشيخ جراح وسلوان. ويشير التفكجي إلى أن الجماعات الاستعمارية الإسرائيلية وضعت يدها أيضاً على العشرات من المنازل الفلسطينية في البلدة القديمة وأحياء سلوان والشيخ جراح والطور من خلال التحايل على القانون وتزوير الوثائق.

وفي هذا الصدد تشير حركة "السلام الآن" الإسرائيلية إلى وجود ١٢ مستعمرة في القدس الشرقية، فضلاً عن ١٣ بؤرة استعمارية في داخل الأحياء الفلسطينية في المدينة.

ويشير التفكجي إلى أن "إسرائيل تسير بانتظام ضمن خطة محكمة لتنفيذ المخطط ٢٠٢٠ الذي يقضي ببناء ٥٨,٠٠٠ وحدة استعمارية في مدينة القدس الشرقية حتى سنة ٢٠٢٠".

ولفت إلى أن "عدد المستوطنين في المستعمرات المقامة على أراضي القدس الشرقية وصل إلى ٢٢٠,٠٠٠، وهذا العدد من دون شك مرشح للزيادة في الأعوام المقبلة مع تزايد عدد الوحدات الاستعمارية،

وكثرة أحاديث المسؤولين الإسرائيليين عن محاولة حل أزمة الأزواج من الشباب اليهود في مستعمرات مقامة على أراضي القدس الشرقية.

## ٢٨ حياً فلسطينياً

في القدس الشرقية المحتلة ٢٨ حياً فلسطينياً تقع ضمن منطقة ما يسمى حدود بلدية القدس التي يرفض الفلسطينيون المشاركة في انتخاباتها.

ففي الأعوام الأخيرة بدأت إسرائيل، حكومة ومعارضة، بالتلويح بسلب بعض الأحياء عن المدينة بهدف التخلص من الزيادة المطردة في أعداد السكان الفلسطينيين.

ويتضح أن اهتمام الحكومة الإسرائيلية يتركز على البلدة القديمة من المدينة وبعض الأحياء في محيطها مثل وادي الجوز والشيخ جراح وسلوان والطور، لكنها تفكر في التخلص من الأحياء الأخرى ذات الكثافة السكانية مثل بيت حنينا والعيساوية وجبل المكبر بعد أن عزلت أحياء مثل كفر عقب ومخيم شعفاط من خلال جدار الفصل العنصري والحواجز التي تتخلله.

وفي نهاية سنة ٢٠١٤ كان أكبر تجمّع للفلسطينيين المقدسين هو في بلدة بيت حنينا التي بلغ عدد سكانها نحو ٣٧,٣٠٠، تليها البلدة القديمة التي وصل عدد سكانها إلى ٣٣,٨٠٠ تقريباً، بينهم ٢٧,١٠٠ تقريباً في الحي الإسلامي، و٤٤٧٠ في حي النصارى، و٢٣٦٠ في حارة الأرمن.

يلي ذلك: حي رأس العمود (٢٥,١٧٠ نسمة)؛ حي الطور (بما يشمل حي الصوانة) الذي يقطنه ٢٤,٩٨٠ نسمة؛ جبل المكبر (٢٣,٤٧٠ نسمة)؛ حي شعفاط (٢١,٨٦٠ نسمة)؛ حي كفر عقب (٢١,١٥٠ نسمة)؛ حي سلوان (١٩,٢٧٠ نسمة)؛ مخيم شعفاط (١٨,٢٣٠ نسمة)؛ حياً وادي الجوز والشيخ جراح (١٦,٤٦٠ نسمة).

ويبلغ عدد سكان حي صور باهر ١٥,٩٩٠ نسمة، وحي العيساوية ١٥,٢٦٠ نسمة، وحي الثوري ١٣,٠٩٠ نسمة، وحي بيت صفافا ١٢,١٣٠ نسمة، وحي عناتا الجديدة ٧٥٤٠ نسمة، وحي أم طوبا ٣٨٨٠ نسمة، وأخيراً منطقة باب الساهرة وشارع المسعودي اللذين يقطنهما ٢٥٩٠ نسمة.

## ٣ مؤسسات إسرائيلية لتقليص أعداد الفلسطينيين

ولتقليص أعداد الفلسطينيين في مدينة القدس الشرقية تعتمد الحكومات الإسرائيلية أساساً إلى تقليص منح رخص البناء وزيادة أوامر هدم المنازل، وذلك من خلال بلدية الاحتلال في القدس ووزارة الداخلية، وكذلك عبر سحب هويات المقدسيين بحجة تغيير مركز الحياة من خلال وزارة الداخلية ومؤسسة التأمين الوطني.

ويذكر مدير مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية زياد الحموري، لـ "مجلة الدراسات الفلسطينية" أن البلدية الإسرائيلية تمنح الفلسطينيين أعداداً قليلة جداً من رخص البناء، فيقول: "بالمعدل العام، يتم إصدار ما يقارب ٥٠ رخصة بناء سنوياً، وفي سنة ٢٠٠٨ أصدرت ١٨ رخصة بناء فقط للفلسطينيين في المدينة، الأمر الذي يدفعهم إلى مواجهة هذا الواقع من خلال البناء من دون ترخيص على الرغم من التهديدات الإسرائيلية. والتقديرات الإسرائيلية تشير إلى وجود نحو ٢٢,٠٠٠ منزل في القدس الشرقية ضمن ما تسميه البلدية بناء غير مرخص".

أما التفككي فيقول إن السلطات الإسرائيلية صادقت في سنة ٢٠١٦ وحدها على بناء ٢٦٠٠ وحدة استيطانية في القدس الشرقية، وإن الوتيرة نفسها استمرت خلال مطلع سنة ٢٠١٧.

ويقول مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا) إن البلدية الإسرائيلية هدمت ١٩٠

منزلاً في القدس الشرقية خلال سنة ٢٠١٦ وحدها، وهو ما أدى إلى تهجير ٢٥٤ فلسطينياً، وفي سنة ٢٠١٧ هُدم ٦٥ منزلاً حتى منتصف أيار/مايو، الأمر الذي أدى إلى تشريد ١٣٥ فلسطينياً. وبحسب مركز بيتسيلم الإسرائيلي فإنه في الفترة ما بين مطلع سنة ٢٠٠٤ حتى شباط/فبراير ٢٠١٧، هدمت البلدية الإسرائيلية ٦٩٦ منزلاً فلسطينياً في القدس الشرقية بداعي البناء غير المرخص.

## سحب الهويات مستمر

خلافاً لما تحاول الحكومة الإسرائيلية ترويجه، فإنها لا تزال ماضية في سياسة سحب الهويات من المقدسيين بحجة تغيير مركز الإقامة. ويقول مركز الدفاع عن الفرد (هموكيد)، مستنداً إلى معطيات حصل عليها من وزارة الداخلية الإسرائيلية، إنه خلال سنة ٢٠١٦ جرى شطب إقامة ٩٥ فلسطينياً في القدس الشرقية، بينهم ٤١ امرأة و١١ قاصراً، وإنه في الفترة ما بين سنة ١٩٦٧ حتى نهاية سنة ٢٠١٦، شُطبَت إقامة ١٤,٥٩٥ مقدسياً. وتعتبر إسرائيل سكان القدس الشرقية الفلسطينيين "مقيمين"، ولهذا فإنها تخوّل وزارة داخليتها سحب هويات مَنْ يقيم منهم في الضفة الغربية، أو خارج حدود مدينة القدس، بموجب ما تصفه بـ "تغيير مركز حياتهم".

## قلة يحملون الجنسية الإسرائيلية

ويجيز القانون الإسرائيلي للفلسطينيين من سكان القدس الشرقية الحصول على الجنسية الإسرائيلية، غير أنهم في أغلبيتهم العظمى يمتنعون من التقدم للحصول عليها على الرغم من ميزاتها الكثيرة في السفر، وذلك لأسباب وطنية ودينية، وهم يستخدمون جوازات السفر الأردنية ووثائق السفر الإسرائيلية في التنقل. ويقدر الحموري أن ما يتراوح بين ١٢,٠٠٠ و١٤,٠٠٠ من سكان القدس الشرقية حصلوا على الجنسية الإسرائيلية منذ سنة ١٩٦٧، بعضهم بسبب إقامته في الضفة الغربية وخشيته من سحب إقامته في المدينة. وتشير المعطيات الصادرة عن وزارة الداخلية الإسرائيلية إلى انخفاض حاد طرأ في الأعوام الأخيرة على عدد الفلسطينيين المقدسيين الذين حصلوا على الجنسية. إذ إنه في الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٦ قُدّم ٨٠٧٤ طلباً إلى الوزارة للحصول على جنسية، فتمت المصادقة على ٢٨٩٧ طلباً منها فقط، بينما رُفض ٢٥٢١ طلباً، وجرى تأجيل النظر في ١٢١ طلباً، ولا يزال ٢٥٣٥ طلباً في قيد النظر.

ويلفت الحموري إلى أن المعطيات الإسرائيلية كثيراً ما تكون مضللة، فـ "على سبيل المثال نعلم أن الآلاف من المواطنين العرب داخل الخط الأخضر يقيمون في مدينة القدس الشرقية وهم أصلاً لا جنسية لهم سوى الجنسية الإسرائيلية، وبالتالي فإنهم عندما يتقدمون بطلبات الجنسية لأبنائهم وزوجاتهم مثلاً فإنهم يُحتسبون كأنهم من سكان القدس الشرقية غير المفروض فيهم الحصول على الجنسية، وبالتالي فإن من الصعب جداً معرفة الأرقام الدقيقة، لكن بالإجمال هناك عزوف عن الحصول على الجنسية الإسرائيلية." وينقسم الحاصلون على الجنسية الإسرائيلية بين راغب في الاستفادة من مزاياها، وخصوصاً أنها توفر إمكان السفر إلى ١٤٤ دولة من دون الحاجة إلى الحصول على تأشيرة، وبين مَنْ يأمل بأن تجنّب الجنسية شطب إقامته في القدس في حال إقامته في الضفة الغربية، أمّا القسم الثالث فبههدف تخليص مصالحه مع المؤسسات الإسرائيلية.

وتزعم إسرائيل أن الفلسطينيين في المدينة يرغبون في الحصول على الجنسية الإسرائيلية من أجل بقائهم تحت الحكم الإسرائيلي، غير أن الوزير عدنان الحسيني يستهزئ بهذه المزاعم ويقول: "لا أحد يريد الاحتلال،

ما الذي يقدمه الاحتلال للمقدسين سوى المخالفات والاعتقالات وهدم المنازل وغيرها من الممارسات؟" ويضيف: "كل شيء في القدس الشرقية بائس، سواء التعليم أو الوضع الاقتصادي أو الوضع الاجتماعي، وحتى البنية التحتية، إذ يكفي أن تقوم بجولة قصيرة في القدس الغربية، ثم في القدس الشرقية، كي تكتشف الفرق الهائل بين القسمين، فهم يجمعون الأموال من سكان القدس الشرقية وينفقونها في القدس الغربية، بينما القدس الشرقية مهملة من النواحي كافة."

### ٣٥٪ ضرائب و٦٪ من الخدمات

يشير الحموري إلى أن ٣٥٪-٣٦٪ من مجموع مداخيل بلدية الاحتلال في القدس تأتي من سكان القدس الشرقية الذين يُعتبر دفعهم الضرائب شرطاً أساسياً للإقامة في المدينة وتفادي الاعتقال. ويتابع قائلاً: "سكان القدس الشرقية يؤمنون سنوياً ٢ مليار دولار من ميزانية البلدية الإسرائيلية البالغة نحو ٧ مليارات دولار، ويتم دفع هذه المبالغ على شكل ضرائب على العقارات والأراضي والأملاك ومخالفات البناء الباهظة ومخالفات السير ورسوم البناء الباهظة التي تصل إلى ما لا يقل عن ٤٠,٠٠٠ دولار للشقة التي تبلغ مساحتها ١٠٠ متر مربع." ويضيف: "وفي المقابل، فإن ما يحصل عليه الفلسطينيون في القدس الشرقية يعادل ٥-٦٪ من ميزانية إنفاق البلدية، أما الباقي فيُنفق في القدس الغربية."

### ٢٥٠ محلاً أغلقت أبوابها في البلدة القديمة

ولا يشمل هذا الرقم الضرائب التي يدفعها التجار الفلسطينيون، والتي تُثقل كاهلهم، وخصوصاً تجار البلدة القديمة الذين يعانون الكساد التجاري منذ إغلاق القدس أمام الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية الذين كانوا حتى سنة ١٩٩٣ مصدر رزقهم الأساسي.

جزء ذلك كله، وبسبب إغلاق المدينة أمام سكان الضفة الغربية، والإجراءات التي تقوم بها القوات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين على أبواب البلدة القديمة، وخصوصاً باب العمود الذي يُعتبر المدخل الأساسي لأسواق البلدة القديمة، من عمليات توقيف وتفتيش وحتى تصفية بداعي محاولة الطعن، فإن الحركة في البلدة القديمة بدأت تخف شيئاً فشيئاً.

ويقول الحموري: "بالأرقام والأسماء فإن ٢٥٠ محلاً في البلدة القديمة أغلقت أبوابها بسبب الكساد والضرائب الباهظة. نحن نتكلم عن ٢٢٪ من المحال التجارية في البلدة القديمة، والتي يتراوح عددها ما بين ١١٠٠ و١٢٠٠ محل، وهذه من دون شك كارثة بكل ما تحمله الكلمة من معنى."

لقد أعدت إسرائيل للاحتفال بمرور ٥٠ عاماً على احتلال القدس الشرقية برنامجاً حافلاً بالنشاطات بعنوان "٥٠ عاماً على تحرير القدس"، ومن ضمن مظاهر تلك الاحتفالات، رفع الأعلام الإسرائيلية في أنحاء المدينة، بالتوازي مع نشر الآلاف من عناصر الشرطة لتأمين مسيرات المستوطنين في المدينة.

وفي هذا الصدد يقول الحسيني: "سواء رفعوا الأعلام أو نظموا النشاطات فالاحتلال هو احتلال، وهذا الاحتلال يجب أن ينتهي. نقول لهم إن للقدس تاريخاً الكل يعرفه، وكفلسطينيين وعرب فإن تاريخنا راسخ وثابت في أنحاء المدينة كلها، ولن يكون في إمكانهم شطبه مهما فعلوا."